الأمم المتحدة

S/2011/319

مجلس الأمن

Distr.: General
18 May 2011
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بإبلاغكم أن أعضاء مجلس الأمن قرروا إيفاد بعثة إلى إثيوبيا والسودان وكينيا من ١٩ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١. وسيقود سفير فرنسا، السيد جيرار أرو، الجزء المتعلق بأديس أبابا، وسيقود كل من سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية، السيدة سوزان رايس، وسفير الاتحاد الروسي، السيد فيتالي تشوركين، الجزء المتعلق بالخرطوم وأبيي وجوبا، وسيقود كل من سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السيد مارك ليال غرانت، وسفير جنوب أفريقيا، السيد باسو سانغكو، الجزء المتعلق بنيروبي. وقد اتفق أعضاء المجلس على ولاية البعثة، الواردة في مرفق هذه الرسالة (انظر المرفق).

وستتألف البعثة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

سعادة السفير بيتر فيتيغ (ألمانيا)

سعادة السفير باسو سانغكو (جنوب أفريقيا)

سعادة السفير إيفان باربالیتش (البوسنة والهرسك)

سعادة السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي (البرازيل)

المستشار تيان لين (الصين)

سعادة السفير نيستور أوسوريو (كولومبيا)

سعادة السفيرة سوزان رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)

سعادة السفير فيتالي تشوركين (الاتحاد الروسي)

سعادة السفير جيرار أرو (فرنسا)

سعادة السفير نيلسن ميسوني (غابون)

190511 190511 11-34782 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

سعادة السفير هارديب سينغ (الهند)

سعادة السفير نواف سلام (لبنان)

سعادة السفير راف بوكون – أولو ووللي أونيمولا (نيجيريا)

سعادة السفير جاو ماريا كابرال (البرتغال)

سعادة السفير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرار **أرو**
رئيس مجلس الأمن

المرفق

بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا (أيار/مايو ٢٠١١)

الاختصاصات

البعثة الموفدة إلى الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا

بقيادة السفير جيرار أرو (فرنسا)

١ - مواصلة تطوير شراكة فعالة وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال تبادل وجهات النظر حول المسائل التي تهم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٢ - تبادل وجهات النظر حول الحالات التي تهم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

٢-١ استعراض موجز لحالة السلام والأمن في أفريقيا.

٢-٢ الحالة في السودان:

- العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور:
  - الحالة الإنسانية والأمنية/تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛
  - عملية السلام؛
- اتفاق السلام الشامل/بعثة الأمم المتحدة في السودان:
  - المسائل المتبقية من اتفاق السلام الشامل/تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان؛
  - الحالة في أبيي؛
  - الحالة الأمنية في جنوب السودان؛
  - آفاق السلام في جنوب السودان؛

٢-٣ الحالة في الصومال:

- الحالة الإنسانية والأمنية/التقدم الذي أحرزته قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية؛

- حالة تنفيذ المهام الانتقالية وحالة التقدم المحرز في اتفاقات ما بعد الفترة الانتقالية؛
- القرصنة/تنفيذ القرار ١٩٧٦ (٢٠١١).

٢-٤ الحالة في ليبيا:

- التحديات التي تواجه إنفاذ وقف لإطلاق النار وبدء عملية سياسية: تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية؛
- الحالة الإنسانية في ليبيا.

٢-٥ الحالة في كوت ديفوار:

- التطورات السياسية والأمنية؛
- التحديات التي تواجه الاستقرار والمصالحة الوطنية؛
- التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف حل الأزمات والمساعدة على الإعمار.

البعثة الموفدة إلى السودان

بقيادة السفيرة سوزان رايس (الولايات المتحدة الأميركية) والسفير فيتالي تشوركين (الاتحاد الروسي)

١ - تهنئة الأطراف في اتفاق السلام الشامل وشعب السودان على نجاح إتمام الاستفتاء بشكل سلمي.

٢ - إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بتنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا تاما، ومواصلة المفاوضات بين الأطراف في الاتفاق تحت رعاية عدة جهات منها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ ورئيسه الرئيس ثابو مبيكي. وإعادة تأكيد دعم المجتمع الدولي لهذين الأمرين والتشديد على أن اختتام الفترة الانتقالية في ٩ تموز/يوليه، حسب اتفاق السلام الشامل، يقترب سريعا؛ ومن ثم فإن الأطراف في حاجة إلى أن تجتمع على أعلى مستوى؛ حسب ما تقتضيه الضرورة، بهدف التوصل إلى اتفاق حول المسائل المتبقية من اتفاق السلام الشامل وترتيبات ما بعد ذلك الاتفاق، وأن تتشارك مع الأمم المتحدة بشأن مستقبل وجود المنظمة في السودان.

٣ - تقييم التحضيرات الجارية استعدادا للاستقلال في جنوب السودان، وتأكيد أهمية التصدي للتحديات التي تواجه جنوب السودان، ومنها الاحتياجات الأمنية والإنسانية والإنمائية وبناء القدرات. وتأكيد أهمية استمرار التعاون بين الأطراف في اتفاق السلام الشامل بعد استقلال جنوب السودان، والتذكير بالتزام كلا الطرفين بعدم اتخاذ أي إجراء أو تقديم الدعم إلى أي من الجماعات، بشكل يفضي إلى تقويض أمن الجانب الآخر، والتشديد على أن مجلس الأمن لن يتسامح مع أي دعم يقدمه أي من الطرفين إلى الميليشيات التي تعمل بالوكالة.

٤ - إعادة تأكيد أهمية توصل الأطراف في اتفاق السلام الشامل إلى اتفاق بشأن وضع أبيي في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل، والإقرار بأنه يقع على كاهل الأطراف التوصل إلى اتفاق بشأن وضع أبيي، بما في ذلك خلال المفاوضات التي تجريها تلك الأطراف برعاية الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ ورئيسه الرئيس ثابو مبيكي. وفي هذا الصدد، يقر مجلس الأمن بالحكم الصادر عن محكمة التحكيم الدائمة بلاهاي في تموز/يوليه ٢٠٠٩ الذي يعين حدود أبيي.

٥ - إعادة تأكيد أهمية زيادة مشاركة المرأة في جميع مراحل عملية السلام في السودان، والحاجة إلى اتباع وسائل فعالة وملائمة تتيح إشراك المرأة في الحياة العامة في السودان. والتشديد على الأهمية التي يعلقها مجلس الأمن على حماية المدنيين؛ وإعادة تأكيد الحاجة إلى وفاء الأطراف بمسؤوليتها المتمثلة في احترام وضمان حقوق الإنسان بالنسبة لجميع الأفراد، واتخاذ كل الخطوات الممكنة الكفيلة بتلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي هذا الصدد، دعوة الأطراف إلى إيلاء الاهتمام للاحتياجات الخاصة لدى النساء والأطفال، لا سيما فيما يتعلق بحمايتهم من العنف الجنسي، ولدى اللاجئين، والمشردين داخليا، وكذلك غيرهم من المدنيين الذين قد يكونون يعانون من جوانب ضعف خاصة، بما يشمل المعوقين والمسنين.

٦ - تأكيد الحاجة إلى أن تعمل الأطراف في اتفاق السلام الشامل على تشجيع الهدوء بوسائل منها القيام بشكل فوري ومستمر بطمأنة جميع مواطني السودان، بمن فيهم الجنوبيون في الشمال والشماليون في الجنوب، بأنه سيجري احترام حقوقهم وسلامتهم وممتلكاتهم. وحث الأطراف في اتفاق السلام الشامل على أن تفي بالتزاماتها في هذا الصدد.

٧ - إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في السودان، والتشديد على أهمية أن توفر لها حكومة السودان وحكومة جنوب السودان، وجميع الأطراف ذات الصلة، إمكانية الوصول بشكل تام ودون عوائق، بما في ذلك إلى منطقة أبيي، من أجل تقييم أدائها في إطار ولايتها وقدراتها الحالية، والنظر في الخيارات التي تتيح إعادة تشكيل وجود الأمم

المتحدة في السودان بعد ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. والإعراب عن القلق إزاء العنف الذي نشب في الآونة الأخيرة بين جيش التحرير الشعبي السوداني وميليشيات محلية في جنوب السودان، خاصة في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة، ودعوة حكومة جنوب السودان إلى إيجاد حلول سلمية للعنف، والحيلولة دون وقوع مزيد من الاشتباكات، واستعادة الهدوء.

٨ - تأكيد أهمية استمرار الجهود الكفيلة بدعم مواطني السودان، والحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، والمساءلة، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة، والتنمية الاقتصادية، لا سيما تهيئة الظروف الكفيلة بأن تتمكن المجتمعات المحلية المتضررة بالنزاع من توفير وسائل معيشة راسخة ومستدامة.

٩ - التشديد على المسؤولية التي تقع على كاهل جميع سلطات السودان المركزية والمحلية بضمان سلامة أفراد بعثات حفظ السلام، والعاملين في المجال الإنساني، وجميع العاملين بموجب عقود محلية.

١٠ - الإعراب عن قلق مجلس الأمن العميق إزاء مستوى العنف على مدار الأشهر الماضية في دارفور، بما في ذلك انتهاكات وقف إطلاق النار، والهجمات التي تشنها الجماعات المتمردة، وأعمال القصف الجوي على يد القوات المسلحة السودانية؛ وعدد الضحايا والمشردين بين المدنيين؛ وتدفق الأسلحة إلى دارفور بصورة غير مشروعة؛ واستمرار فرض القيود على إمكانية وصول المعونة الإنسانية إلى المحتاجين.

١١ - إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بما يشمل التنفيذ التام لولايتها بموجب الفصل السابع. وإعادة تأكيد مطلبه بأن توقف حكومة السودان والحركات المسلحة أعمال القتال، وأن تكفل إمكانية وصول العاملين في العملية المختلطة والمجال الإنساني، بطريق البر والجو، إلى المحتاجين بشكل تام وبلا عوائق.

١٢ - إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن لعملية السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتستضيفها حكومة قطر، وحث جميع الحركات المتمردة الأخرى بقوة على أن تنضم إلى عملية السلام دون مزيد من الإبطاء أو الشروط المسبقة، والتشديد على أهمية أن تعجل جميع الأطراف المشاركة في عملية الدوحة للسلام بإبرام اتفاق لوقف النار واتفاق سياسي. وتأكيد الدور التكميلي الذي يمكن أن تضطلع به العملية السياسية التي انطلقت من الدوحة في كفالة المشاركة والدعم من مواطني دارفور، وتيسير إشراكهم في النتائج التي ستسفر عنها عملية الدوحة للسلام، والإعراب عن القلق إزاء عدم تهيئة جوانب مهمة من البيئة الضرورية الكفيلة بإنجاز تلك العملية، ومنها الجوانب المبينة في بيان رئيس مجلس الأمن

المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١ (S/PRST/2011/8). وتأكيد أهمية أن تسهم حكومة السودان والحركات المسلحة في تهيئة بيئة تكفل إنجاز عملية الدوحة السياسية، وأن تعمل عن كثب مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، حسب الاقتضاء، والعمل بوجه خاص على دعوة حكومة السودان لأن تفي بالتزامها المعلن بأن ترفع حالة الطوارئ في دارفور.

١٣ - دعوة حكومة السودان إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والسماح بحرية التعبير، وبذل جهود فعالة تكفل المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي مهما كانت هوية مرتكبيها.

١٤ - التشديد على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

البعثة الموفدة إلى نيروبي

بقيادة السفير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، والسفير باسكو سانغكو (جنوب أفريقيا)

١ - إعادة تأكيد القلق البالغ إزاء استمرار عدم الاستقرار في الصومال، مما أفضى إلى مشاكل متعددة، منها الإرهاب، وأعمال القرصنة والسطو المسلح بالبحر على مقربة من ساحل الصومال، واحتجاز الرهائن، والحالة الإنسانية المزرية؛ وإعادة تأكيد الحاجة إلى استراتيجية شاملة ترمي إلى تشجيع إرساء السلام والاستقرار في الصومال من خلال الجهود المتضافرة من جانب جميع الجهات المعنية.

٢ - إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن لاتفاق جيبوتي كأساس لتسوية النزاع في الصومال؛ وإعادة تأكيد أهمية التواصل السياسي والمصالحة وإنشاء مؤسسات عريضة القاعدة وتمثل الجميع من خلال عملية سياسية تضم الجميع في نهاية المطاف.

٣ - إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن للعمل الذي يقوم به كل من أوغستين ب. ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي سعيا إلى تشجيع السلام والمصالحة في الصومال. وتشجيع زيادة حجم وجود الأمم المتحدة في مقديشو وفي غيرها من أنحاء الصومال، ودعوة الأمم المتحدة إلى أن تعمل بطريقة منسقة.

٤ - إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام من أجل تيسير العملية التشاورية فيما بين الصوماليين في إطار جهودهم الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية، بالتشاور مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وداخل إطار اتفاق جيبوتي.

وحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية على أن تشارك بشكل تام وبنَّاء ودون مزيد من الإبطاء في العملية التشاورية التي يتولى تيسيرها الممثل الخاص للأمين العام، والتشديد على أهمية مشاركة الجهات المعنية الصومالية بشكل واسع في تلك العملية، بما يشمل الاجتماع التشاوري المقبل المقرر عقده في مقديشو.

٥ - إعادة تأكيد المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الصوماليين بتحقيق السلام والأمن والمصالحة في الصومال. وحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية على أن تحجم عن القيام بأي عمل انفرادي آخر فيما يتعلق بولاية كل منها. وتأكيد أهمية أن تركز المؤسسات الاتحادية الانتقالية على تنفيذ الإصلاحات الكفيلة ببناء شرعيتها وصفتها التمثيلية ومصداقيتها، والتوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن إجراء انتخابات لاختيار رئيس الدولة ورئيس البرلمان، والذي لن يتسنى بدونه إجراء أي تمديد.

٦ - حث المؤسسات الاتحادية الانتقالية على تحقيق نتائج ملموسة بشأن إتمام المهام الانتقالية الأساسية قبل نهاية الفترة الانتقالية، وتحديد أولويات التقدم المحرز في مجالات المصالحة والدستور وتقديم الخدمات الأساسية. والإشارة إلى اعتزام مجلس الأمن إبقاء الحالة قيد الاستعراض وأن دعمه لهذه المؤسسات في المستقبل مرهون بتحقيق نتائج ملموسة.

٧ - الإعراب عن القلق إزاء الخلاف القائم بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية وأثره في العملية السياسية والحالة الأمنية. وتشجيع تلك المؤسسات على كفالة الاتساق، وعلى الاتحاد والتركيز على إتمام المهام الانتقالية الواردة في اتفاق جيبوتي والميثاق الانتقالي.

٨ - التشديد على الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بدعم تحقيق المزيد من الاستقرار وبناء السلام وإعادة الإعمار الاجتماعي - الاقتصادي في الصومال، لا سيما في المناطق التي تشهد استقرارا نسبيا في شتى أنحاء الصومال.

٩ - إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والثناء الجزيل على التقدم الذي أحرزته البعثة وقوات الأمن الوطني الصومالية في تعزيز الأمن والاستقرار في مقديشو، والإشادة بإسهام البعثة في إدامة السلام والاستقرار في الصومال. والتشديد على ضرورة قيام المجتمع الدولي، على وجه السرعة وبدون محاذير، بتقديم مساهمات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للبعثة أو دعم البعثة مباشرة؛ والتشديد على أهمية تزويد البعثة بموارد يمكن التنبؤ والوثوق بها وفي حينها من أجل تحسين وفائها بولايتها. والإشارة إلى التوصيات الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ والتأكيد على اعتزامه إبقاء الحالة قيد الاستعراض.

١٠ - التأكيد على أهمية تعزيز قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك وضع منظومات فعالة للقيادة والتحكم، والتأكيد على الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بتوفير المساعدة والدعم لتلك القوات.

١١ - الإعراب عن إدانة مجلس الأمن لجميع الهجمات، بما فيها الهجمات الإرهابية ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسكان المدنيين، على يد جماعات معارضة مسلحة، ومقاتلين أجانب، لا سيما حركة الشباب.

١٢ - الإعراب عن القلق البالغ إزاء الوضع الإنساني المتردي في الصومال والناشئ عن الجفاف الحالي؛ والتشديد على الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي على وجه السرعة بدعم النداء الموحد وغيره من النداءات الصادرة عن الأمم المتحدة؛ والإعراب عن إدانته لاستهداف المعونة الإنسانية وعرقلتها على يد حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة في الصومال.

١٣ - التأكيد على المسؤولية التي تقع على كاهل جميع الأطراف والجماعات المسلحة في الصومال بأن تمتثل لالتزاماتها بحماية السكان المدنيين من آثار أعمال القتال، لا سيما تجنب نوع من أنواع استخدام القوة بصورة غير تمييزية وبشكل مفرط.

١٤ - إعادة تأكيد أهمية زيادة مشاركة المرأة في جميع مراحل العملية السياسية في الصومال، والحاجة إلى اتباع وسائل فعالة وملائمة تتيح إشراك المرأة في الحياة العامة بالصومال.

١٥ - الإعراب عن القلق العميق إزاء استمرار الانتهاكات وأعمال الإيذاء المرتكبة ضد الأطفال في الصومال على يد الأطراف في النزاع، والحث على القيام فورا في الصومال بتنفيذ جميع الاستنتاجات الصادرة عن الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

١٦ - الإقرار بأن حالة عدم الاستقرار الجارية في الصومال تسهم في مشكلة القرصنة والسطو المسلح، والتشديد على الحاجة إلى التصدي بشكل شامل للقرصنة ومعالجة ما وراءها من أسباب؛ والإشارة إلى أهمية التعاون بين الدول الأعضاء بصدد مسألة احتجاز الرهائن.

١٧ - التأكيد على أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للمشاكل الناجمة عن محدودية قدرات النظام القضائي في الصومال، وغيره من دول المنطقة، بهدف ضمان فعالية الملاحقة القضائية للقراصنة المشتبه بهم واعتقالهم وردعهم.

١٨ - التأكيد على الحاجة إلى كفالة فعالية تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة، والإشارة في هذا الصدد إلى طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تعزيز مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال باعتباره الجهة التابعة للأمم المتحدة المعنية بتنسيق مكافحة القرصنة، بما في ذلك عملية كمبالا.

١٩ - يهيب مجلس الأمن بجميع الأطراف، لا سيما الأطراف في المنطقة، بأن ينفذوا بشكل تام الحظر على توريد الأسلحة إلى الصومال وإريتريا، مع مراعاة أن إنفاذ عمليات الحظر على توريد الأسلحة إنفاذا صارما من شأنه تحسين حالة الأمن عموما في المنطقة.